

كتاب فتح المجيد بأحكام التقليد

قاليف العلامة الشيخ علي بن أبي بكر بن الجمال الأنصاري الخزرجي الشاهي المكي



العلامة الشيخ سالم بن صالح باحطاب شيخ المعقولات الأسبق بالجامعة النظامية (حيدر آباد . الهد) المتوفى سنة ١٣٥٠ هجري

> عني الطبع و النشر و التوريع مركز توعية الفقه الإسلامي

(حيدرآباد. آندهرابرديش الهند)

درحت ١٤٢٣ هـ ٢ ٢ هـ الطعة الأولى تورع محاماً



کے لئے اپنی عزیز جانوں کو نچھاور کر کے سبق آموز شباعت و بہادری نے نمایاں کار نامر سنجے تاریخ ہے۔ ثبت کر چکے خداک ایک بے پایال رحمت ان برکز بیدہ ہستیوں پر ہوجن نے فیونس و ہرہ ت کا برتو ندا کر سے کے اہل سنت و جماعت پر بھی پڑے۔

(۱) تا ۱۰ مصر

الا يب جيبل لقير نبيس شنّ مام بلطاب ملوم آن يا ملام مان يا شيل يوطون الصفاق التي جان المان المساموت المسام الم الترايم النان اليس تغييم المامي يونع الى سال المفاصل المسامية المام ألوما الله ينسا المسام ما هام يا شيام مساس تقريب پرفام بول الرقي سام ناري طف الشام و ساشته أمعقوا النان فها وجايد الاسمان و سام (ما ما مارسي با الحمدللله _بزى مسرت وسعاه ت كى بات صيله حضرت طامه شيخ سالم باحطاب مليه الرحمه كلم مبارك يفقل كره واس مخطوط كوحضرت بى كملمى گهران كايك فرد جناب شيخ سالم بن عبدالله باحطاب حفظ الله جو علامه مرحوم كنيه و بهى بين مركز كريابتمام شالع كرر به بين اميد كه موصوف حضرت والا كه باقى مانده ملمى ا تا شكوشا كغ كران اور بازار ملم وموفان مين بيش لران كاي مع بلغ كوجارى رهيس كـ وحواه الله حيو المحواء

المل علم سے گذارش چارسو سالہ قدیم ترین بیدرسالہ چونکہ م بی زبان میں باس سے استفادہ م بی دان اور اہل علم حضرات ہی کر سکتے ہیں اس لئے اہل علم حضرات سے خواہش هیدہ ہ اس سالہ سے استفادہ فر مانے لے بعد اسکی افادیت کو عام کرنے کی غرض سے مختلف ملا قائی زبانوں میں ترجمہ فر ما میں ۔ کیونکہ موجودہ حالات میں عامة المسلمین کر اوں میں تقلید سے متعلق شکوک وشیبات پیدا کے جارہ ہیں عدم واقفیت کی بناء زیان ہ لوک متاثر ہور ہے ہیں ۔ اس تناظر میں اہل علم پراس کی ذمہ اری اور بڑھ جاتی ہے۔ اس لیے اسلاف کے اس ورشہ کوسل جدید کے سینوں میں اہل علم پراس کی ذمہ اری اور بڑھ جاتی ہے۔ اس لیے اسلاف کے اس ورشہ کوسل جدید کے سینوں میں منتقل کرنا مصرحان میں شدت اختیار کرکیا ہے جے اس کھی صورت میں صرف نظر نہیں کیا جانا چاہئے۔ کہی کہی میں اور اسکی وار کی جی اوارہ یا مرسز کے قیام اور اسکی وام کوفروغ دینے کے جن بشوارترین مراحل سے کر زبا پڑتا ہے اسکا اندازہ و بی فرمدار اصحاب کر سکتے ہیں جو شعبہ نشر واشاعت سے وابست رہ بہول اسلام اسلام کی باطاب ما یا ارد مربول جائے در اور کی جی دارے و جائشیں تالیف فر مائی حضرت نے فرر ندمیل علامی شور اسلام میں تعلیم حاصل کر سکتے ہیں جو شعبہ نظر اسلام سے اسلام سے واشی تو کہ موسوف جامد نظامیے بی میں طوم اسلام یی انتقال کر سے در اور شی ام موسوف جامد نظامیے بی میں مواسل فر بایا ، جمعما القد تعال ۔ و جائشی می علم مالام یہ کی خوار میں موسوف جامد نظامیے بی میں مواسل فر بایا ، جمعما القد تعال ۔ و جامد نظامیہ کی غیر میں علم اسلام بیا ، جمعما القد تعال ۔ و جامد نظامیہ کی غربی عبر القد ہا مودان

ا مام محمد صالح بن ابراهيم الزبيرى سندولا دت ١٨٨ إه به وفات مين المحمد مكرمه من بهونى موصوف كي على ياد كار مين دو گرانغة دركتابين بين افيض الملك العلام ٢ _ الفتاوي القدرب الغزت تقوى اميدهيله بيم لزبطفيل جميع ائمه جمتم القدات مقلمدكي القدات مقلم القدات مقلم كل التداب مقلم كل التدنيل مربيدا من بهوئ الفراديت كوبرقر ارركه كاله القد تعالى سه و ما م به كه و ما ذلك على الله بعزير ﴾ لا مقصدكو برقر ارركه تيس و ما ذلك على الله بعزير ﴾

میں ان تمام ملانہ ارام کا تد ال سے شکر کذار ہوں کہ جنموں نے اپنی کونا کوں مصر و فیات بوجود اس قدیم تر مخطوط کی تھی فر مائی۔ جناب مواا نا حافظ تھے میں اند خان صاحب میں دائر قالمعارف مواا نا حافظ میں الدین صاحب نائب مصبح دائر قالمعارف مواا ناحافظ میں الدین صاحب نائب مصبح دائر قالمعارف مواا ناحافظ میں اللہ خان صاحب نائب میں دائر قالمعارف اور دسنت خلامہ مفتی محمط عظیم الدین صاحب مفتی محمط عظیم الدین صاحب مفتی بیامعه نظامیه وسابق صدر اسمن وائر قالمعارف نے بھی اظر خانی فرمائی فرمائی فرمائی فرمائی فرمائی الدین صاحب مفتی بیامعه نظامیه وسابق صدر اسمن وائر قالمعارف نے بھی افظر خانی فرمائی فرمائی فرمائی وائر اللہ اللہ اللہ تعالی اور مرکز کو مطلع فرمائی میں ہو ہوگیا ہوتو المل علم سے التماس ہے کہ بوقت مطالعہ اسمی تھی فرمائی میں اسمام میں اسمام بیا الموس کی تو فیق مرحت فرمائے اور جمیں صراط متعقم پر چلائے اور جم سب کا ایمان پر خاتہ نیون و فرمائی میں والحمد للله دب العمو مسلین صلی الله تعالی و سلم علیه و اله و صحبه فرمائے میں والحمد للله دب العالمین

ىسم الله الرحمن الرحيم ترحمة المؤلف

اس الحمال المكي على بن ابي بكر على بورالدين ابن ابي بكر بن عمر س احمد س عبد الرحم س محمد المعروف بابن حمال المصرى الحررحي بس اسي بكريس على بن حميد الانصاري المكي الشافعي ولديسة ٢٠٠١ه وتوفى بمكة سنة ١٠٧٢ه من تصابيقة القيمة ١ الانتصار الفيس لحاب محمد بن ادريس الشافعي ٢ تحرير المقال في قول ابن المحدي في الشرك اشكال ٣ تحقة الحجارية في الاعمال الحسانية ٤ تحقة القرى في فصل القاطيس مام القرى ٥ الدرالفيد في مأحدالقراء ت من القصيد ٦ رسالة في احكام الون الساكمة ٧ رسالة في التقليد ٨ شرح المات السيوطي ٩ شرح ارحورة الياسمسيه ١٠ فتبح الفياص بقلم القراص ١١ فتح الوهاب شرح سرهة الاحباب ١٢ قره عيس الرائص في فسي البحساب والفرايص ١٢ كافي المحتاج لفرائص المهاج البووى ١٤ محموع الوصاح على مناسك الايصاح ١٥ التمدلل في الفرائص ١٦ التمواهب السبية في علم التحسر والتمقابلة ١٧٪ السفيحة التمكية بشترح تحفة القدسية لابن الهابم ١٨ السقول الواصحة الصريحة في عدم كون العمرة قبل الفر صحيحه ١٩ وصلة السمندي بشرح بطم الدرر المهندي في الفرائص على مدهب الحبقية (کشف الطوں ح ٥ ص ٧٥٩) وعير دلك

(۲) الزبيرى <u>۱۱۸۸ - ش۱۲۶ م</u>

حمال الديس الوعدالله محمد صالح س الراهيم س محمد الرئيس الرمرمي الريرى الشافعي، ولد سنة <u>١١٨٨ م</u> سافر الي مكة المكرمة وتوفي لها في ٧/حسمادي الاحرى سنة <u>١٢٤ م</u>، مس تنصاليمه فيص الملك العلام، الفتاوى،

(٣) محمد باسودان آسم الم ١٢٠١ه .

محمد بن عبدالله بن احمد باسودان فقيه شافعي . من اهل حضرموت يسرفع نسبه الى المقداد بن الاسودالكندى . ولد ومات بالخريبة من بلاد حضرموت من كتبه النفيسة. تقرير المباحث في ارث الوارث المقصود يطلب بتعريف العقود .

(٤) سالم باحطاب حضرمی <u>۲۵۲۱ه ش۱۳۵</u>ه

الفقيه النبيل الاديب الشيخ سالم باحطاب شحصية قدة من بوابع العلوم الاسلامية ولد الشيخ في حصرموت وتخرج من جامعة بمدينة تربم ومن تم نوحه الى حيدر آباد (الهند) وانخرط في الهيكل التدريسي اتر وصوله البها في الحامعة النبظامية الغراء (واشتعل بمناصب متنوعه) وتولى على الافتاء للفقه الشاقعي ومن شم تنحول الى مسصب شيخ الفلسفة والمنطق فيها وله تسعة مؤلفات في شنى السموصوعات ومنها كتاب الوصية . وكتاب بعية الطلاب في علم الحساب ، ومن أشهرها الدراكثمين

كان شاعرا مجيدا وله ابيات عديدة في المديح البوى على صاحبه افتسل التسلاة والتسليم وجاهد في الله واستبار من فيصه قلوب المومين حتى توفى الى رحمة الله جل وعلا في عام ١٣٥٠ وكان عمره ٩٤ عاما خلف الشيح سالم باحطاب نجله الشيخ المفتى صالح بن سالم باحطاب رحمه الله الدى حدم وروى العلم بعرق جبينه وسجل اسمه في كشف نوابع حيدر آباد وكان شيح المنطق والفلسفة بالمجامعة النظامية وله عدة مؤلفات وتراحم وبحاب نشاطاته العلمية اقام محلسا رفاهيا بناسم منجلس سبيل الخير وكان شاعرا نابغا وقدر ثى على وفاة الشبح سالم باحطاب كثير من العلماء كمار ثى عليه نجله شيخ صالح باحطاب وحصلنا على كتيرمن المراثي مطبوعة وغير مطبوعة رحمه الله تعالى وعفر له وجعل الحة منواه امين.

ىسم الله الرحمن الرحيم و به يستعين

الحمدلله رب العالمين و العاقبة للمتقيل و الصلاة و السلام على سيدنا و مولانا محمد حاتم الأسياء و المرسلين و على آله و صحبه أجمعين

هدا ما دعت إليه حاحة أمثالي من القاصرين من حمع ما للائمة الأعلام من متعرق الكلام في أحكام التقليد على وحه لهم إن شاء الله بعالى مفيد و بالله الاستعابة و التوفيق والهدايه إلى أقوم طريق.

مقدمة

اعلم أن حقيقة التقلد هو اعتقاد هول العبر من عبر معرفة دليله التفصيلي و العمل به و أنه يجب التقليد أي الترام مدهب معس على كل من لم يبلغ رتبة الاجتهاد المطلق و على هذا حمل في التحقة (١) في اللكاح استوجاها قول من قال إن العامي له مدهب معين وهو الأصبح عبد القفال و حمل المنقول عن عامة الأصحاب الذي مال إليه الإمام النووى رحبه الله بعالي أنه لا مدهب له على أنه لا يلرمه الترام مدهب معين التهى قال والأصبح أنه يلرمه دلك و عدم لرومه تقيدا لمدهب معين معتبر إبما كان قبل تدون المداهب و استقرارها - كما في المحمة أيضاً في باب الركاة و قد اتفقوا على أنه لا يجوز للعامي تعاطى فعل إلا أن قلد القاتل بحله أما المحتهد المدكور فإن كان اجتهد في الحكم و طبه حرم عليه التقليد اتفاقاً وإن لم يحتهد حرم عليه على الراجع لتمكنه من الاجتهاد الذي هو أصل التقليد قال شيحانا العلامة إبراهيم اللقابي (٢) رحمه الله بعالى و قول القرافي في الأحكام (٣) المشهور من مدهب مالك امتناع التقليد لامعول عليه - انتهى ... و بهى الشافعي عن تقليده و تقليد عيره إنما هو لمن بلغ رتبة الاجتهاد

مسألة لا يقلد إلا م علمت اهليته و لو بالاستماصة و هي دون التواتر و فوق حبر الواحد و لا يكتمي بحره إلا إدا كان عده معرفة يمير بها بين الملس و عيره و عدالته

ولو الطاهرة بأن لم يعلم فسقه .

مسألة: إذا تعدد ما يصح للتقليد فهل يجب تقليد الأفصل أو يتحير ولو بمجرد التشهى و مع اعتقاد من قلده مفصولاً ؟ الأصح عبد الحمهور كما في أصل الروصة (1) و غيرها: و اعتمدوه وأفتى به العر اس عبد السلام الثابى و علله في روائد الروصة والمحموع بأنه ليس من أهل الاحتهاد و فرصة أن يقلد عالما و قد فعل بأحده بقول من شاء منهما - انتهى _ وهو قياس ما في القبلة - كما في شرح المهدب في الاستقبال و ما في مقدمته و في الروصة من انه يحب عليه تقليد الأعلم و انفرق بينه و بين التقليد فيما بحن فيه بأن امارته معوية فادراك صوابها أقرب فيظهر التفاوت بين المحتهدين فيها و الفتاوى امارتها معنوية فلا يظهر كثير تفاوت للمحتهدين - انتهى فهو من حيث المدرك لا من حيث النفل كما أشار إليه العلامة انن حجر رحمة الله بعاني في نعص فتاه اه .

مسألة. يجور تقليد الميت على الصحيح الدى اتفة عليه الشيحال و عيرهما و علله في شرح المهدب بأن المداهب لا تموت تصوبها فلدا بعيد بها في الحلاف والإحماع و بأن موت الشاهد قبل الحكم لا يمنع الحكم بشهادته بحلاف فسقه والروضة: و لأن الباس كالمجمعين على أنه لا يجتهد اليوم.

مسألة: يحور ساء على حوار تقليد الميت الإفتاء للمقلد سواء القاد، على الموريع والترجيح وعيره لأنه باقل لما يعتى به عن إمامه و إن لم ينص على بقله عنه فال مولانا السيد بور الدين السمهودي(٥) بقلاً عن شيحه الحلال المحلى ، حده الله عالى وهذا هو الواقع في الأعصار المتأخرة - ابتهى أي فإفتاؤه بدلك رواية فقط وليس من الإفتاء في شيء - كما قاله الأذرعي .

مسألة ادا كان في المسألة قولات قديم وهو ما قاله إمامنا الشافعي حده الله بعلى قبل دحول مصر و منه كتاب الحجة (٢) وحديد وهو ما قاله بعد دحولها و منه المحتصر (٧) و البويطي (٨) و الأم و الاملا (٩) والعمل على الثاني لرحوعه عن الأول الافي عشرين مسألة لصحة الحديث بها عملاً بوصيته وحور العزابن عبد السلام حدالله

كما سيأتي النقل عنه إن شاء الله تعالى " الأحد بالقول المرجوع (١٠) عنه " ووجهه مولانا السيد يورالدين السمهودي رحمه الله بعالي بأن المرجوع عنه إنماهم كارجحية الثاني فيكون الأه ل مرحه حا لا يمنع من حوار تقليده عبده والرجوح لا يرفع الحلاف السابق - كما في أه اتل الحادم(١١٠٠ و بان القاصي لو حكم باحتهاده ثم تعير فإنه لا ينقص الأول و يحكاية أهن الأصول في إحماع أهل العصر بعد احتلافهم قولين في ارتفاع الحلاف فيما لم يقع فيه إحماع اه ليّ التهي والمعتمد الأول وإدا كالت في المسألة طريقال أو قه لال أو وحهال على الحديد ولم يصحح منهما أحد من العلماء حار لغير المحتهد إذا لم يحد من فنه أهنية البرجيج العمل بأحدهما للصره وه - كما أفتى به العلامه الشهاب الرملي حمه الله بعابي وإن ، حد من فيه أهلية البرجيج رقم إليه الأمر " محمل في النحقة و تبعه في النهاية لقل القرافي الإحماج على تحيير المقلد بين قولي إمامه أي على جهة البدل لا الجمع إذا لم يظهر ترجيح أحدهما عني إحماج أثمة مدهمه "لأن مقبضي مدهما منع دلك في القضاء و الإفتاء دون العمل للنفس وإدا رجح الشافعي حمه الله بعاني شبتًا من القولين أو الأقوال فهو الراجح ُ و يعلم دلك بأمور التأخير ُ فالنص على الرحجان والتفريع عليه وحده والقول عن مقابله أنه مدحول أو يترمه فساد فافراده في محل فمه افقه مذهب مجبهد لتفويه به كذا بالمعنى في البحقة أحدا من الروضة في بعضه أ لكن مقيصاه كما قال العلامة ابن قاسيم رحمه الله تعاني إلى الراجح المتأخر وإلى بص على رححان الأول ولس كدلك قطعاً و مقتصاه أيصاً ما فرح عنيه وحده وإن قال ينرمه فساد قال: و لا سعى ال يكون مرادا - التهي ولا يحور تقليد عيره اعني عير الدي رححه الشافعي أي الاعلى قول العر المار الشامل لما ذكر و عبارته ومن لامامه قولان له تقليده في أيهما أحب - انتهت و تقد مولانا السيد يورالدين السمهودي رحمه الله تعلي عن ابن القاسم البررالي عن فتوى شبحه ابن عرفة انه روى بسيد صحيح عن الشيخ الصالح الفقيه الأصوبي المدرس المصى أحد فصاه تنوس أبي محمد عبد الحميد بن أبي الدبيا أنه قال . سأنت العقيه الإماء العالم عرالدين ابن عبد السلام: هن يحور الأحد بالقول الدي رجع عبه الامام المقلد أم لا ؟ فقال لي دلك جائر - انتهى . و أفاد العلامة ابن حجر رحمه الله بعالى في بعض فتاواه أن جمعا

 اب و باقل قالا وحه لمنعه بشرط التعريف المار و بما ذكر يعلم أن قول الروصة ليس للمفتى و العامل على مدهب الشافعي في المسألة دات الوجهين أو القولين أن يفتى أو يعمل بما شاء من خبر عطراء هذا لا خلاف فيه بل يبحث عن أرجحهما بنحه بأخره أن يفتى مجله في المريد العمل بالراجح في المدهب قال العلامة ابن حجراء أما من يسئل عن قول الشافعي في مسألة كذا لتعريف أن له وجوداً فيعمل به عبد من جور العمل بالقول الصعيف و كذا الوجه الصعيف فلمسه ل أن بنته بأن للشافعي في مسألة كذا قولا وأن حمعاً منهم العرابي عبدالسلام حور العمل بالصنيف وإن ليب رحم عائلة عنه بناء على الرجوح لا يرفع الحلاف السابق = انتهى و طاهره عدم اشتراط أن يرجح القدل الصعيف بعض أهن الترجيح فيقتضي جواز تقليده و مثله الوجه الصعيف مطلقا فما قدمته من أن شرط بقليد الصعيف أن برجحه بعض أهل المرجيح محلة فيمن بريد العمل بالراجح أو محل قوبها أيضاً بالسنة للعامل إن كان من أهل النظر و علم الراجح من عبره كما تقيده عبارتها أذ البطر والبحث عن الأرجح إنما يتصور من المتأهل لا من خبره أفهه بحد اله العمل بالقول الصعيف مطلقاً إذا لم يحد من بحره بالراجح وأراد العمل به احداً منا بقدم

مسألة: إدا كان في المسألة وجهان أو أوجه فإن كانا لقائلين جار تقليد كل منهما لعمل انتفس خاصة حتى للمتأهل للبطر و النحث على الراجع لتصمن دلك برجيع كن منهما من فائله الأهل كما اقتصاه قول الروصة ' احتلاف المتأجرين كاختلاف المجتهدين في الفتوى أي والراجع التحيير فيهما في العمل فليحمل ما فيها من إطلاق منع العمل الا بالراجع على ما إد كانا لواحد أي وقد رجع أحدهما و لم يرجع مقابله جميع من أتى من بعده كما فعده بدلك مولانا العارف بالله تعالى السيد عمر رحمه الله بعالى و إلا فكما إدا كانا لقائبين اي وهذا في المتأهل أما غيره فقد علم حكمه مما مر وهو الجوار مطلقاً بشرطه على ما مر فلو شيئ الكن شيئ لكن الموجوح لاحتمال أنهما لواحد و قد رجع مقابله ؟ لم أر في ذلك شيئاً لكن مقتصى قاعدة متعارض المانع و المقتصى المنع ثم رأيت في فتاوى العلامة ابن حجر رحمه الله

ما قلمته أن الصعيف الذي رجحه بعض أهل الترجيح من المسألة دات القولين أو الوجهين مثلا ما قلمته أن الصعيف الذي رجحه بعض أهل الترجيح من المسألة دات القولين أو الوجهين مثلا يحور تقليده للعارف وعيره والصعيف عير الراحح عن بعض أهل الترجيح يمتنع تقليده ادا لم يحد من يحره بالراجع على العارف بالبطر في الأدلة و البحث عن الأرجع و عيره يحور له تقليده إدا لم يحد من يحره بالراجع و إلا تعين العمل به ما لم يرد العمل بعير الراجع كما تقدم عدا محصل ما في دلك وعلم أيضا مما تقدم أن المعتى و القاصي ليس لهما الإفتاء و القصاء إلا بالراجع و تقدم أن محله في المعتى إد اطلق بسبة الإفتاء بحيث يوهم المستفتى أنه معتمد المدهب و محله في الحاكم أيضا إن كان من ليس من أهل الترجيع كما قال السبكي بحلاف من كان من أهل الترجيع فإنه متى رجع قولا مقولاً بدليل حيد جار و نقد حكمه والا حار إن علاف من كان من أهل الترجيع فإنه متى رجع قولا مقولاً بدليل حيد جار و نقد حكمه والا حار إن علم رجحانه وكان من أهله ولم يشترط عليه الترام مدهب بلفط ولنتك على مدهب فلان حابتهي

مسألة ادا تعارص ترحيح في مسألة من المتأخرين عن الشحين فهل يجور لعير المحتهد أن يقلد من شاء من المرجحين و ينفعه عند الله تعالى ؟ أفتى مولانا و سدنا وشيحنا العلامة السيد عمر رضي الله بعالى عنه بأنه يجور العمل بترجيح كل لعير الأهل وكذا يحور للمفتى إذا كان من ذكر ان يفتى بترجيح من أزاد لانه راو لا غير فيتحير في رواية أيهما شاء 'ثم قال . بعم ! يظهر حيث كان المستفتى يحتاج لعثل هذا التبيه أن الأولى بالمفتى التأمل في طبقات العامة فإن كان السائلون من الأقوياء الآجدين بالعرائم وما فيه الاحتياط احتصهم براوية ما يشتمل على التشديد و إن كانوا من الصعفاء الذين هم تحت أيسر النفوس بحيث لو اقتصر في شأبهم على رواية التشديد اهملوه و واقعوا في وهقة المحالفة لحكم الشرع روي لهم ما فيه التحقيف شفقة عليهم من الوقوح في ورطة الهلاكة لا تساهلاً في دين الله تعالى أو الناعث فاسد كظمع أو رعبة أو رهبة 'ثم قال' و هذا الذي تقرر هو الذي بعتقده وندين الله تعالى به ابتهى. وهل يقال بمثل ذلك في القاضى إذا كان ممن ذكر فيحور له

القصاء بترحيح من أراد ما لم يشترط عليه موليه للقصاء بترحيح معين منهما عند تعارض الترجيح ويسعى أن مثل تعارص الترحيحين مثلاً في المنقول تعارضهما في اسحوث فيجور العمل والإفتاء بترحيح كل و قد يشمله الإفتاء المدكور ويؤيّد الإفتاء المدكور ما في فتاوي العلامة أبن حمجر رحمه الله بعالي من حوار الإفتاء بمذهب الغير ادا عرفه ويسبه الى الامام القائل به و تعليله بأن الافتاء العصري في المتأجرة إبما سبيله البقل و الرواية لانقطاع الاجتهاد بسائر مراتبه من منذ ارمية كما صرح به غير واحد و حيثد فلا فرق بين أن ينقل الحكم عن إمامه أو عيره قال . فإن قلت الم لم نقل بتفضيل السمكي في ذلك الذي أشار إليه نقوله المفتى على مدهب إمام إدا أفتى يكول الشئ واحداً أو ماحاً أو حراماً على مدهبه حيث يحور للمقند الإفتاء يحسن أن نفال له أن يقلد عبره ويفتى بخلافه لأنه حيند محص بشبه اللهم إلا أن يقصد مصلحة ديبية فيعود اي ما قدماه و بقول بحواره وقلت كلامه حمه الله بعالى في غير ما قررياه لأبه في منتقل إلى مدهب حير مدهبه ليعتقده و يفتي به بدليل فرصية الكلام فيمي افتي بحل شئ مثلًا تقليد الإمام ثم أراد أن يقند من قال بمنعه و يفتى به فليس له دلث بمحرد انتشهى . و أما ما قررناه فإنه لنس في ذلك بل في ملترم بالنسبة لعمل مدهنا معيناً ثم أفتى غيره بحكم في مدهب إمام احر فله دلك مطلقا إدا تشهى بوجه عنى أن ما قاله اسسكى إيما يتأتى عنى الصعيف أنه يحب تقليد من اعتقده أفصل و لا يجور الانتقال منه إلا بمصلحة دينية أما عنى الصحيح و هو التحيير مطلقا و حوار الانتقال إلى أي مدهب من المداهب المعتبرة و لو بمحرد البشهي ما لم يتبع الرحص بل ال تتبعها على ما مر اي على كلام العر فله وإل أفتى بحكم أن ينتقل إلى حلاقه و تقليد القائل به و يعتى به ما لم يترتب على دلث تلفيق التقليد المستسرم لبطلان تلك الصورة باحتماع المدهين بل و إن نرم عليه دلك على ما احتاره محقق الحمية الكمال اس الهمام و أطال في الاستدلال له - ابتهي .

و به يعلم ال لمن أفتى بأحد المرجحين مثلاً أن ينتقل إلى حلاقه و يقدد القائل به ويفتى به بشرطية المدكورين وطاهر الإفتاء المدكور صريح فيه .

مسألة : يشترط لصحة التقليد شروط :

الأول أن لا يكون دنك المقلد فيه مما ينقص فيه قضاء القاصى وهو أربعه ما حالف النص أو الإحماع أو القواعد أو القياس النحلي

الثابي أن لا يتبع الرحص بأن يأحد من كل مدهب ما يعد الأهور عليه لا ما بنصق عبيه صابط الرحص عبد الاصوبين وإلا أثم على الروصة عن حكايه الحباط وعبره عن أبي إسحاق أنه يفسن معن أبي هريرة أنه لا فسن و استشكل نعصهم القول بالتفسين بناء عني أن كل مجتهد مصيب أي وهو حد القوس للائمة الأربعة و رجحه من أصحابنا القاصي أبويكر وابن شريح والدارمي وأكثر العراقيين ومن المتأجرين الحافظ السيوطي في حرين المه اهب ه سيدي عبد الوهاب الشعرابي فيما احتسب ومن الحلفية الويوسف ومحمد بن الحسن وأبو ريد الدبوسي وبقله عن علمائهم حميعاً ه على القول بأن المصب واحد أي وهم المرجع عبدياً فقيه يظر من حيث أنا احتياً ٥ تجتمل الأنجلان و تجتمل خلافه " والتفسيق مع الشك في مفتصيه ممسع و أحاب الرركشي بأن احتمال خلاف الإنجلال بعيد " لأن التشع بقيصيه و دنك مناف للعداله ، اعترضه ما لانا السيد بورالدين السيمهودي حمد لله تعلى بأن كوب السبع يقتصنه " فمن نسع من خير تقليد دوب المنفيد به والنواحة في التحقة في شرح الحصلة الأول وهو القول بالتقسيق ذا كان النتيع بحيث بنجل زيقة التخليف عن علقه " قال عيل ومحله إذا شعها من المداهب المده به والا فسن قطعاً وقال في القضاء فيها وقال اس عبد السلام بلغامل أن يعمل برخص المداهب و إلكاء و جهل لا تنافي حرمة السبع وليس العمل برخص المداهب مقتصبا له تصدق الأحديها مع الأحد بالعرائم أيضاً و ليس الكلام في هذا" أن من عمل بالغراقم و الرحص لا نقال فيه أنه متبيع للرحص لا سيما مع النظر لعسطهم للتتبع بما مر والوحه المحكي بجوا ه يرده بفل الل حرم الإجماع على منع بتبع الرحص و كذا يرد به قول محقق الحمية الكمال بن الهماء لا أدرى ما يمنعه من العقل والنقل مع انه اساح قول مجتهد متبوع وكان يبخ يحب أن يحفف على أمنه والناس في عصر الصحابة من الله تعالى عنهم ومن تعدهم يسألون من شاؤا من غير تقييد بدلك - انتهى . وما نقله ابن حجر من الإحماع على منع تتبع الرحص بقل عن ابن عند البر أيضاً مثله وقال العلامة ابن امير حاح في

شرحه على التحدير لشبحه المحقق أبن الهمام: لا يسلم صحة دعه ي الإحماع إد في تفسيق المسبع للرحص عن أحمد روايتان وحمل القاصي أنه يعلى الرواية المفسقة على غير متأول و لا مقلد و كر بعض الحائلة . إن قوى دليل أو كان عاميا لا يفسق ثه ذكر عن الروضة اله حهس السابقين و قال العلامة مه لانا السيد بور الدين السبمهودي ، حمه الله بعلى . وحكاية اس حرم الإحماح على أن من تتبع الرحض فاسق مردودة بما أفتى به العز ابن عبد السلام أنه لا يعس على العامى إذا قلد إماما في مسأله أن نقلده في سائر المسائل لأن الناس من لذن الصحابة إلى أن طهرت المداهب يسألون فيما سبح لهم العنماء المحتلفين من غير بكير سواء بسع الرحض في ذلك أو العرائه ولان من حعل المصيب واحداً مم يعينه و من حعل كل محتهد مصيب فلا إنكار على من قلد في الصلوات التهي

وقال في موضع احر وأما ما حكاه بعصهم عن ان حرم من حكاية الإحماع على منع تتبع الرحص فلعله محمول على من تتبعها من غير تقليد لمن قال بها أو على الرحض المنز كنة في الفعل الواحد وفي الحادم قال بعض المختاطين : من بلى بسواس أو شك أو فنوط أو بأس فالأولى أحده بالأحف و الرحض لئلا يرداد به فنحرت عن الشرع ومن كال فليل الدين كثير التساهل فيأحد بالاثقل والعريمة لئلا يرداد ما به إلى الإباحة - انتهى .

و الحاصل أن في تفسيق من تنبع الرحص بحيث تبحل ربقة التكليف من عنقه حلاقاً السوحة في التحقة القول به وحرى عليه شيحنا العلامة إبراهيم اللقابي المالكي في شرح عقيدته "حوهرة التوحيد" فقال: والحق فسق فاعله وفاقاً لأبني إسحاق المروري وحلاقاً لإبن أبي هريرة ـ ابتهى . مع أنه لا يحلومن إشكال تقدمت الإشارة إليه ثم رأيت ابن قاسم والحمال الرملي استوحها عدم فسقة .

الثالث أن لا يلفق قولين تتولد منهما حقيقة لا يقول بها صاحب كل من القولين كمن توصأ ومن بلا شهوة تقليداً لمالك ولم يدلك تقليداً للشافعي ثم صنى فصلاته باطلة باتفاقهما لاتفاقهما على بطلان طهارته المترتبة هي عنيها ومن فروع دلك كما قاله الأسبوي إذا بكح بلا ولى تقبيداً لأبي حبيفة أو بلا شهود تقليداً لمالك و وطئ لا يحد ولوبكح

للا ولى ولاشهود ايصاً حُدِّ كما قاله الرافعي لأن الامامين قد اتفقا على البطلان ـ انتهى وحالف في دلك صاحب العباب فجرى على عدم وحوب الحد في هذه الصورة ـ والله أعلم ثم هذا التلفيق هل هو باطل بالإحماع قطعاً أو الإجماع المستدل به على بطلابه ؟

فيه خلاف عبارة التحمة في القصاء صريحة في الأول فإنه بعد نقل كلام المحقق اس الهمام السابق قال وطاهره جوار التلفيق وهو خلاف الإجماع فتقطي له ولا تعتريمي أحد بطاهر كلامه هذا المحالف للإحماع كما تقرر وعبارة بعص فتاواه ـ أعبى صاحب التحقة ـ على ما بقل عنها ولم أره بعد أن حكى الإجماع على منع التلفيق ورعم الكمال اس الهمام جوار بحودلك صعيف و إن برهن عليه _ انتهى وعبارة متدأالتحرير للمحقق المشار إليه بعد أن بقل جوار التقليد و قيده متأجر قال شارحاً كلامه العلامة ابن امير الحاح ومولاما العلامة السيد بادشاه رحمه الله بعابي هو العلامة القرافي بال لا يترتب عليه ما يمنعانه عمل قلد الشافعي في عدم الدلك ومالكاً في عدم نقص اللمس بلا شهوة وصلى إن كانت صلاته بدلك صحت وإلا بطلت عبدهما محتملة لأن بكون دلث التقليد مرصياً له بدليل عدم تعقبه له بشئ فلا يكون قائلًا بالتلفيق ومحتملة لأن يكون قاله على سبيل النقل عن غيره ولبس مرضياً له بدليل "أنه لما بقل أثر دلك عن الإمام إجماع المحققين على منع العدام من بقليد أعيال الصحابة ومنع تقليد عير الأربعة إلى أحر ما قاله قال لما بهاه وهم صحيح فيكون قائلًا به ا وهدا هو الدي فهمه عير واحد من عباراته كالعلامه رين الدين ابن بحيم فإنه قال بعد أن أفتي بحوار التلفيق · وما وقع في آخر التحرير من منع التلفيق فإنما عراه لنعص المتأخرين وليس هذا المدهب وكالعلامة الل حجم فقال بعد ما تقدم بقله من الرد على قول التحرير ويتحرج منه حوار الرحص ـ الح . وطاهره حوار التلفيق إلى أحره و عبارته بعص راويه على ما بقل عبها ولم أره بعد أن حكى الإجماع على منع التلفيق و رعم الكمال ابن الهمام حوار بحو دلك صعيف وإن برهن عليه ـ انتهى . وقد تقدم لك عن فتاواه رحمه الله بعالى أنه قال بعد أن ذكر الحواب عن تفصيل السبكي المشار إليه بقول المفتى أما إدا أفتى بكون الشئ واحمأ الع على ما قال السكى الما يتأتى على صعيف اما على الصحيح وهو التحيير مطلقاً وحوار الانتقال

ولو بمجرد التشهى فله وإن أفتى بخلاف الحكم أن ينتقل إلى خلافه ويقلد العامل به ويفتي به ما لم يتم الرحص مل وإن تتعها على ما مر ما لم يترب على دلك تلفيق التقليد المستلرم لطلال تلك الصورة باحتمال المدهين بل و إن أم عليه دلك على محتار محقق الحبقية الكمال اس الهمام و أطال في الاستدلال ـ انتهى . وكالعلامة السيد الحليل مولاما السيد بادشاه رحمه الله بعالى حيث قال في شرحه على التحرير بعد أن ذكر الاعتراض على القرافي والحواب عنه وقد يجاب عنه أي عن الجواب المذكور بأن الفارق بينهما ليس إلا أن كل واحد من المحتهدين لا يحد في صورة التلفيق جميع ما شرط في صحتها بل يحد في نعصها دون بعص و هذا العارق لا نسلم أن يكون موجناً للحكم بالتطلان و كيف نسلم و المحالفة في نقص الشروط أهول من المخالفة في الجميع "فيلرم الحكم بالصحة في الأهول بالطريق الأولى ومن يدعى وجود هارق آحر أو وجود دليل على بطلان صورة التلفيق فعليه البرهاب وال قلت لا سلم كون المحالفة في النفض أهون من المحالفة في الكل لأن المحالف في المحالف يتمع محتهداً واحداً في جميع ما يتوقف عليه صحة العمل وها هما لم يتمع محتهداً واحداً مي حميع ما يتوقف عليه صحة العمل (١٢) قلت عدا إسما يتم لك إدا كال معك دليل من بص أو إحماع أو قياس قوى يدل على أن العمل إدا كان له شروط يحب على المقلد اتباع مجتهد واحد مي جميع ما يتوقف عليه دلك فأت به إن كنت من الصادقين ـ و الله اعلم - التهى و عبارة فتاوى العلامة الل حجر رحمه الله بعالى بعد أن سئل عن تقليد عير الأربعة هل يحور أو لا ؟ الدى تحرر أن تقليد عير الأربعة لا يحور في الإفتاء ولا في القصاء وأما في عمل الإنسان فيحور تقليده لعير الأربعة ممن يحور تقليدهم لا كالشيعة و نعص الطاهرية ' وشرط معرفة المقلد (١٢) سقل العدل عن مثله و تفصيل تلك المسألة المقلد فيها و ما يتعلق مها على مدهب دلك المقلد و عدم التلميق لو أراد أن يصم إليها أو إلى بعصها تقليد عير دلك المقلد لما تقرر أن تلميق التقليد كتقليد مالك مي عدم بحاسة الكلب و الشامعي مي مسح بعص الرأس ممتع اتعاقاً و قيل: احماعاً " فإدا وحدت شروط التقليد التي دكرباها و عيرها مما هو معلوم من محله فصادات المقلد (١٢) ومعاملته صحيحة وإلا فلا و يأثم بدلك و يلرمه القصاء فوراً

ـ انتهت . و أنت اذا تأملت كلام مولانا السيد بادشاه و كلام العلامة زين الدين ابن نحيم مع كلام التحفة بعد القضاء و النكاح و فتاوى صاحبها المذكورات سيما الأحيرة و كلامه في كف الرعاع عن محرمات اللهو و السماع حيث دكر التلفيق إتفاقاً و لم ينقل الإحماع طهر لك أن في التلفيق طريقين : طريقة حاكية للإحماع و إياها اعتمد في التحمة في القصاء حيث نبه بالأمر بالتعطل لما قاله الكمال و انه حلاف الإحماع و حدر منه حيث قال : و لا تعتر بمن أخد بطاهر كلامه هدا المحالف للإحماع و بعص الفتاوى حيث رعمه و حعله صعيفا وإن برهن عليه ً و طريقة حاكية للاتفاق ساكتة عن حكاية الإجماع ً و لا يلزم من حكايتها الاتماق الإجماع ـ كما هو ظاهرٌ و اقتصر عليه في التحمة في البكاح و في كف الرعاع وحكى الطريقين مي بغص الفتاوي وهي الأحيرة أيصاً حيث تحور الإفتاء به على محتار الكمال لا يقال ما حكاه في الفتوي المدكورة إيما هو على صيعة التبري و ليس مرصياً له لأنا نقول : ولئن سلمنا ذلك فلا ينافي ما نقولٌ لأنه لو كانت المسألة احماعية قطعا لما ساع لابن الهماء حرق الإجماع ولما ساع للعلامة ابن حجر رحمه الله تعالى أن يفتي مع التصريح منه بأن هذا الإفتاء مفرع على الصحيح بأن للمفتى المقلد لمذهب الشافعي مثلًا و إن أفتى بحكم هي مذهبه كان أفتي بحوار مسح بعص الرأس مع بقية المعتبرات كالبية و الترتيب أن ينتقل إلى مذهب غيره كالامام أبي حنيفة و يفتي من أفتاه أول قبل عمله بدلك على مدهب الشافعي بعدم وجوب النية و الترتيب وإن لرم على دلك التلفيق كعدم مسح ربع الرأس ساء على قول ابن الهمام ــ كما هو صريح صنيعة المار لك إدا تأملته بل ربما يفهم صنيعه في حواب الفتيا المذكورة أن هناك قائلًا آخر بالجوار إد لو لم يكن ذلك لكان اس الهمام خارقاً للإحماع في مختاره هذا فلا يقلد فيه و يدل على وجود القائل غير حكايته الطريقين في الفتيا الأحيرة بل صنيعه فيها يدل على قوة القائلة بالإتفاق دون الحاكية للإحماح حيث قدمها وحكي الثانية بقيلٌ فإن قلت : الطريقة الحاكية للإحماع معها زيادة علم و زيادة الثقة مقبولة كما هو مقرر فلا تنافيها الحاكية للاتفاق ؟ قلت: سلمنا ذلك مع عدم المعارض لكن لما فام المعارص كانت الحاكية للإتفاق أثبت لأنها فيها الخلاف و المعارص هو ما تقدم من قول العلامة

ابن بجيم و مولايا السيد بادشاه رحمه الله بعالى بحوار التلفيق الأول بقلاً عن مذهبهم و صاهره اتفاق أثمتهم عليه والثاني من بفيه الإحماح على منعه و بهذا يعلم الحواب عما يرد على قوسا السابق أن صبيع الفتيا المدكورة تفهم قائلًا بالحوار عير اس الهمام من أنه لا يحور تقليد القول به أعسى التلمين مع عدم القائل به وإل كال طاهراً و مقتصى التعبير يفهم وحوده مع بقية المعتبرات و وحه علم الحواب من دلك أن القائل قد علم بيقل هذا الثقة عن مدهبه الجوار بدلك تعلم تحقيق العلامة الأوحد الشيح شهاب الدين ابن حجر حمه الله بعالي و سعة اطلاعه حیث حری علی کل منهما فی نعص کلامه و جمع بینهما فی نعص منه و دقة ورغه وهو أنه لما ترححت له الطريقة القائلة به دكر أبه يحور للمفتى أن يفتى بحلاف مدهبه و يقلد من يقول بحلاف الأول و يفتى به على محتار الكمال و لما ترجحت له الصريقة القائلة يمنعه احماعا حرم بها في أعظم مصفاته الفقهية وحدر من خلافها و أنه خلاف الإحماح؛ وبما بم يترجح له شئ حكاهما مقدما الأولى الحاكية للإتفاق فال قلت . كلامهم مصرح بأنه متى احتلف كلام مصنف في فتاواه و تصنيفه فما في التصنيف مقدم لأنه أشد تحريرا و نص على دلك مولانا السيد عمر رحمه الله بعالى . قلت : هو لا يبافي وحود القائل بدلك مع تسليم ما دكر فتأمل " وحييد فيكون الاجماع المحكى في الطريقة الثانية محمولا على الإحماع المدهبي أو إحماع الأعلب و مثل هذا له نطائر موجودة في كلامهم فمنها قول العلامة اس حجر في التحمة بقل القرامي الإحماع على تحيير المقلد في قولي إمامه عن إحماح أثمة مدهمه إد مقتصى مدهسا مع دلك مي القصاء و الإفتاء دون العمل للنفس و إدا حمله على دلك لأن مقتصى المدهب يحالفه فيمكن حمل الإحماع على منع التلفيق على ما ذكرته للمعارضة المدكورة إد صريح كلام اس بحيم و السيد بادشاه عن أثمتهم يحالفه و منها حمله أعنى العلامة اس حجر الاحماع على مع تقليد عير الأربعة على ما إدا احتل فيه شرط من الشروط التي دكرها و سيأتي تتمته .. إن شاء الله تعالى و الحاصل أن تعلم أن مدهسا مع التلفيق اتفاقاً من أثمتنا قطعاً و أما عيره فقد علمت من النقول التي ذكرتها لك ما فيه - والله اعلم. هذا كله إدا كان التلميق مي قصية واحدة أي حكم واحد 'أما إدا كان مي قصيتين أي حكمين كشاهعي

يتوضأ على مقتضى مذهبه: بأن مسح بعض رأسه وأراد أن يقلُّد الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى في استقبال الحهة فهل يمنع أيضا عندنا اتفاقاً أو لا ؟ أفتى الإمام العلامة الفقيه وحيه الديس عبد الرحمٰن بن زياد رحمه الله نعالي بالثاني وهو الحواز واستدل لذلك بما هو مبين في فتاواه مم قال : و قد رأيت في فتاوي البلقيني ما يقتصي أن التركيب من قضيتين عير قادح في التقليد" ففي فتاواه في الخلع ما لفظه: مسألة الخلع العاري عن لفظ الطلاق و نيته هل هو طلاق يبقص العدد أو فسخ و يصح مع الأجنبي و لا تعود الصفة إذا تزوحها ثانيا ؟ أجاب : ليس بطلاق ولا ينقص عدد الطلاق بل هو فسخ لأمور بسطتها في "الفوائد المحصة" وهدا هو المنصور مى الخلاف ' ولا أرى صحته مع الأجنبي لأن هذا فسخ يقع بتراصي الروحين على وحه محصوص فلا يتعدى إلى الأحنبي ولا تعود الصفة إذا تروجها ثانبا و ما يقال : إنه مركب من مدهبین مردود نأمور ٬ لیس هدا موضع بسطها ٬ و فیها أیضا : رجل طلق روحته طلقتیں ثم خالعها بعد دلك بلفظ الخلع عارياً عن لفظ الطلاق و نيته أحاب لا يكون طلاقاً و لا ينفص العدد و هذا الذي تصوره جماعة من وحوه و إن كان حلاف الحديد و أفتيت به للخلاص من الحلف بالطلاق أنه لا يفعل كذا و اصطر إلى فعله فإذا حالع روحته على الوحه المدكور تخلص من الحلف وهذا و إن كان على مذهب الإمام أحمد بن حسل إلا أن الصفة نعود إذا تزوجها والذي أفتيت به أن مصفة لا تعود ليحلص مما حلف ، قول من قال: إن الإمام أحمد لم يقل هذا مردود وكون الخلع فسحا طاهر من القرآن و مقتضي السنة و عليه حمم كثير من الفقهاء ثم قال : و قول الملقيني و ما يقال إن دلك مركب من مدهبين و أنه بيّنه في عير هذا الموضع لم أقف على ذلك و وجه فيما يظهر لي أنها لما بانت منه بالخلع المذكور فقد اتفق المذهبان على البينونة ' سواء قلنا إنه طلاق أو فسخ و هي قاطعة لحكم التعليق المذكور منه الحلف وإذا عقد بها بعد ذلك ثم فعل المحلوف عليه بمدهب الحالف أنه لا يعود الحنث وهي واقعة أخرى ولا ارتباط لها بالأولى عند الحلف ' لأن هذا عقد جديد بعد اتفاق المذهبين على البينونة ' فإن قلت : هل هذا نظير ما لو توضأ شافعي ثم مس فرحه تقلبداً للقائل بعدم النقض ثم افتصد وأراد أن يصلي _ لأن الفصد عند الشافعي غير ناقص للوصوء_

و قد صرحوا بأن دلك لا يصح لأبه تركب من مدهبين ولما هذه عبادة واحدة اتفق المدهبان على بطلابها و عدم انعقاد الصلاة بعدها و هي قصية واحدة و إنما تكون بطيرها لو اتفقاعلى الطهارة عقب اللمس و قد علمت أنهما لم يتفقا عليها بعد اللمس بل الشافعي قائل ببطلابها بحلاف مسألة الحلع فإنه لما وحد الحلع اتفق المدهبان على البيونة فلا يكون من التركيب القادح في شيء فتأمله فانه مهم التهي

قلت و مما يؤيده في حملة ما يأتي عن القاصي الطبري حيث قلد الإمام أحمد في الصلاة مع الدرق و معلوم أن وصوء ه كان على مدهب الإمام الشافعي و تقرير الحادم و عيره له ولم يتحقق وصوء ه على مدهب الإمام أحمد علم أن أثمة المدهب قائله ل به واحتمال أن وصوءه كان على مدهب الإمام أحمد لا سافي لأن الأصل عدمه ولذا قدا في الحملة وعاه ه مولانا وشبحنا السند عمر رحمه الله بعالي بعد أن سئل عن حسلي متوضئ أكل لحم حرور مقلداً للشافعي في عدم النقص به فأصاب بعض بديه أو ملبوسه شيء من أبوال ما يؤكل لحمه مما هو طاهر في مذهبه دون مدهب الشافعي هل بسوع له الصلاة و أكله ما ذكر ؟ أو يجب عليه احساب كل بحس عبد من أراد تقليده ؟ و هل يحب أن بكون الصلاة جاثره على مدهب الشافعي في الأركان و الشروط أم لا ؟ ما يصها بعد تعرضه لكلام اس حجر في أول حطبة المهاح و كلام اس رياد و الذي سقاه الآن ما بصها عان فرعنا عنى الأول كان قصة إطلاقه مع التقليد في مسألة السؤال فإنه لم يقلده بكونه يرجع إلى قصية أو قصيتين يعني حكما أو حكمين و إن فرعنا على الثاني اقتصى حوار التقليد في مسألة السؤال لأن التركيب يرجع فيها إلى حكمين و عدم النقص بأكل لحم الحرور الراجع إلى طهارة الحدث و طهارة ما يؤكل لحمه الراجع إلى طهارة الحيث وهو شرط معائر للدى قبله في الحقيقة و الحكم و إن شارك في اللفط ولكل من المقالتين وحه وكفي بكل من القائلين قدوة و الأول أوفق بمشارب الحاصة والثابي بمشارب العامة ـ و الله أعلم

والرامع من الشروط أن لا يعمل نقول إمام في مسألة ثم يعمل نصده في عيمها و هذا الشرط محتلف في عددًا والدي حرى عليه العلامة أن السبكي في "حمع الجوامع" تنعاً

للآمدي و ابن الحاجب بل حكيا الاتفاق عليه و نقله عنهما غير واحد وهو ما تقدم لكن نقل الاسنوى في تمهيده "إثبات الخلاف عن ابن الحاجب" قال مولانا السيد نور الدين السمهودي رحمه الله تعالى والمعروف عنه ما سبق ' ثم راجعت كلام ابن الحاجب فرأيته إنما حكى الاتفاق في عمل العامي غير الملتزم ثم قال : فان التزم مذهبا معينا فحلاف _ انتهي و قد صرح بالخلاف مطلقاً القرافي في شرح المحمول و مقتضى كلام المتن رحمه الله تعالى خلافه وهو عدم اشتراط أن لا يسبق منه العمل في تلك الواقعة بقول إمامه الأول فإنهم أطلقوا حواز الانتقال ' وأخذ الاسنوى من كلام المحموع و نبعوه أن إطلاق الأثمة إذا تناول شيئا ثم صرح بعضهم بما يحالفه فالمعتمد الأخذ باطلاقهم وحرى على ذلك من المتأخرين العلامة ابن حجر رحمه الله تعالى في شرح خطبة المنهاج و العلامة الحمال الرملي و والده العلامة الشهاب الرملي و حرى في التحمة في القضاء على اشتراط هذا الشرط و قد عملت مما بقله هو فيها وعيره عن الاسنوى أن المعتمد الأخد بإطلاق الأثمة و حمل العلامة السيد نور الدين السمهودي الذي حكاه الآمدي وابن الحاجب على اتفاق الأصوليين لا الفقهاء "ثم فال: إل كان من المراد منع الرجوع حيث عمل في عير تلك الواقعة المنقصية لا ما يحدث بعدها من حنسها فهو ظاهر مثاله: حنفي طولب بشفعة الحوار و سلمها للطالب عملًا بعقيدنه ثم عن له تقليد الشافعي حتى ينزع ذلك العقار ممن تسلمه أولا فليس له ذلك كما أنه لا يحاطب بعد تقليد الشافعي بإعادة ما مضى من عباداته التي يقول الشافعي ببطلانها لمصيها على الصحة أولاً في اعتقاده فإن ذلك كان حكمه فيما مضى و إيما استفاده بما تحدد من التقليد كون ما يعتقد الإمام الثاني حكمه في المستقبل فلو شرى هذا الحنفي بعد دلك عقاراً من آحر و قلد الشافعي في عدم القول بشفعة الحوار فلا يمنعه ما سبق من أن بقلده في ذلك فله أن يمتنع من تسليم العقار الثاني فان قال الآمدي وابن الحاجب و من تبعهما بالمنع في مثل هذا وعموا ذلك في حميع صور ما وقع به العمل أو لا فهو غير مسلم و دعوى الإتفاق عليه ممنوعة ففي الحادم: أن الإمام الطرطوسي حكى أنه أقيمت صلاة الحمعة وهم القاضي الطبري بالتكبير إذ طائر درق عليه فقال : أنا حنبلي ثم أحرم و دخل في الصلاة _ انتهى . قلت : و معلوم أنه إنما كان شافعياً

يتحب الصلاة مدرق الطير فلا يمنعه سنى عمله ممدهه من تقليد المحالف عد الحاحة إليه . و هي الحادم أيضاً في الكلام على الإقتداء بالمحالف: أن القاصي أنا العاصم العامرى الحنفي كان يفتى على باب مسجد القفال و المؤدن يؤدن للمعرب فترك و دخل المسجد فلما رآه القفال أمر المؤدن أن يشي الإقامة و قدم القاصي فتقدم وجهر بالسبملة مع القراءة و أتى بشعار الشافعية في صلاته ـ انتهى . قلت و معلوم أن القاصي أنا العاصم إنما كان يصلى قبل ذلك بشعار مدهه فلم يمنعه سنى عمله بمدهه من ذلك أيضاً قلت و يقرب من ذلك ما حكاه لنا مولانا و سيدنا و شيحنا السيد عمر و شيحنا العلامة محمد بيري رحمهما الله بعالي أن جمعا من أحلاء الحنفية كشيحهما القاصي على بن جارالله ظهيرة والعلامة الأوجد الشيح محمد السحراوي و عبرهما كانوا يقرء ون الفاتحة حلف الإمام و سمعت الشيح محمد بيرى يقرؤها حلفه في كل صلاة مع أنه كان حبفيا ومعلوم أن كلا من المدكورين صلوا على مدهمهم و لو صلاة فلم يمنعهم سنى عملهم بمدهبهم و كان مولانا السيد عمر رحمه الله بعالي ينقل لنا تعليل ذلك عن المدكورين بأن الصلاة مع قراءة الفاتحة حلف الإمام متفى على صحتها عبد الجميع مع قول الإسام الأعظم بكراهة التحريم فيها وهي لا تنافي الصحة بحلاف عدمها فهي صحيحة عده بلا كراهة لكنها محتلف فيها فان بعض الأثمة قائلين بالفساد فيها ـ والله اعلم .

ثم قال السبد بور الدین السمهودی في شرح المهدب إن من بسی البیة في رمصان حتی طلع الفخر لم یصح صومه بلا خلاف عدبا و یلرمه الامساك و القصاء و یستحب آن یبوی في أول بهاره الصوم عن رمصان لأن دلك یجرئ عبد أبی حیفة لئلا یتعاطی ما یعتقد عدم صحته مع سبق عمله بمدهمه في البیة فلم یمنعه دلك من حواره بل یستحب من حیث الاحتیاط وفي الحادم أن ابن شریح في الودائع قال: قال بعض اصحابا: إن فاقد الطهورین یستحب له التیمم علی الصحراء و بحوه و أنه قال و لهذا قالوا اأن من أصبح في رمصان غیر باو یستحب له أن یبوی لیكون صائما عبد الحیر للبیة بهاراً انتهی و مقتصی تعمیم جمیع صور العمل إن قال به هؤلاء أن من یری قراءة غیر الفاتحة في الصلاة أو البكاح بغیر ولي فصلی و بكح كذلك یمتع علیه بعد تقلید من یری تعیین الفاتحة و الولی مع أن الاحتیاط یقتصیه و بكح كذلك یمتع علیه بعد تقلید من یری تعیین الفاتحة و الولی مع أن الاحتیاط یقتصیه

وهدا لا يقال به فلو فرص عكسه كمن صلى أولا بالفاتحة وبكح بالولى فما وحه منعه بعد من تقليد من يحور دلك وال قيل: عمله له الرام له إد ما قبله وعد وقلم و للداء من دلك العمل بما الترمه يعود الحال إلى ما كان من الوعد و العرم فيما يتحدد مع أن صلاته بالفاتحة أولًا و بكاحه أولا بالولى متفق على صحتهما عبد مقلده الأول والمحتلف فيه إنما هو فيما يمعله ثانياً وهو إلى الآن لم يمعله بل المحرد عنه بالأول ترك العمل بالثابي و اعتقاد عدم جواره فهو كسائر ما لم يعمل به مما يعتقد صعفه حالة تقليد إمامه الأول أثم رأيت في فتاوي التقي السبكي أنه سئل عن دلك في صمن مسائل متعددة فقال ما نصه و ساق عبارته إلى أن قال السابعة أن يعمل بتقليده الأول كالحمى يدعى بشمعة الحوار فيأحد بها بمدهب أبي حسمة ثم تستحق عليه فيريد أن يقلد الشافعي فيمتمع منها فيمتمع دلك لتحقق حطانه إما في الأول أو الثاني وهو شحص واحد مكلف و قول الشيع سبف الدين الامدى و ابن الحاجب أبه يحور قبل العمل لا بعده فيه نظر ' وفي كلام غيرهما ما يشعر بإثبات الحلاف بعد العمل أيضا ' و كيف يمتمع إدا اعتقد صحته ولكن وحه ما قالاه أنه بالترام مدهب مكلف به ما لم يطهر له عيره والعامي لا يطهر له العير بحلاف المجتهد حيث يبتقل من امارة إلى امارة هذا وجه ما قاله الآمدي وابن الحاجب و لا يأس به ' ولكبي أرى سريله على الصورة التي دكرتها أعبي السابعة فائدة التقليد بعد العمل ومما بين دلك أن التقليد بعد العمل إن كان من الوجوب إلى اباحة ليترك كالحمي يقلد في أن الوتر سنة أو من الحطر إلى الإباحة ليفعل كالشافعي يقلد في أن المكاح بعير ولى حائر فأنت تعلم منه أن المتقدم منه في الوتر هذا الفعل و في النكاح للا ولى الترك و كلاهما لا ينافي الإناحة واعتقاده الوجوب أو التحريم حارح عن العمل و حاصل قبله فلا معنى للقول بأن العمل فيها مابع من التقليد و إن كان بالعكس بأن كان يعتقد الإماحة فقلد في الوحوب أو التحريم فالقول بالمنع أبعد و ليس في العامي سوى صفة الأقسام - التهى .

و حمل في التحمة و المهاية تبعاً لافتاء والد صاحبها كلام الآمدى واس الحاجب المدكور على ما إدا بقى من آثار العمل الأول ما يلزم عليه مع الثابي تركب حقيقة لا يقول بها

كل من الامامين كتقليا. الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة قال ثم رأيت السكي في الصلاة من فتاواه ذكر بحو دلك مع ريادة سط وتبعه عليه حمع بقله ا إيما يمتبع تقليد العير بعد العمل في تلك الحادثة لا مثلها أي حلافاً للحلال المحلى ـ التهي وعبارة المحقق اس الهمام في تحريره صريحة فيما ذكر ً لأنه بعد أن احتار حوار تتبع الرحص الموافق لما دهب إليه العر ابن عبد السلام من أثمتنا قال تعليلًا له و لا يمنع منه مابع شرعي إد للإنسان أن يسلك الأحف عليه إدا كان له إليه سيبا بأن لم يكر عمل أحرفيه أي مي الشيخ الذي قلد فيه أو لا _ انتهى و كدا قوله في شرح الهداية بعد أن يقل عن أثمنهم أن المنتقل من ملهب إلى ملهب بإحتهاد و برهان ثم يسته حب التعاير قبل احبهاد و برهان أولى ولابد أن يراد بهذا الاحتهاد معني النحري و تحكيم القلب لأن العامي ليس به اجتهاد ما بصه ثم حقيقة الإنتقال إيما تحقق في حكم مسألة حاصة قلد فيه و عمل به و إلا فقوله قلدت أما حبيفة رحمه الله بعالي فيما افتى به من المسائل والترمت العمل به على الإحمال وهو لا يعرف صورها لس حقيقة التقليد بل هذا حقيقة تعليق التقليد أو وعد به كأبه الترم بقول أبي حبيفة فيما يقع له من المسائل التي تتعين في الوقائع " قال أرادوا هذا الالترام فلا دليل على وجوب اتماع المجتهد بالرامه بفسه دلك او بيته شرعاً بل الدئيل اقتصى العمل بقول المحتهد مما احتاح إليه بقوله تعالى ﴿ فاستلُوا أهل الدِّكر انْ كُنتُم لا تعلمُونَ ﴾ والسائل الما يتحقق عبد طلب الحكم للحادثة المعينة حيند وإدا ثبت عبده قول المحتهد وجب العمل به والعالب أن مثل هذه الأرماد منه يكف الناس عن تتبع الرحص و إلا أحد العامي في مسألة نقول محتهد أحم عليه و أنا لا أدرى ما يمنع هذا من العقل و النقل فيكون الانسان يتنع ما هو أحم على بهسه من قول مجتهد ما علمته من الشرع دمه و كان علي يحب ما حمف على أمته ـ التهي فتأمل في قوله ثم حقيقة الانتقال إنما هو في حكم مسألة حاصة قلد فيه و عمل به مع قوله في التحرير إدا لم يكن عمل بآحر فيه تحده بصاً في أن الممنوع إنما هو في تلك الواقعة بعينها لا عيرها ولو بطيرها من حبسها وقد علمت الحكم في مدهسا وهو أن الممنوع إنما هو عينها لا بطيرها ولو من حبسها على ما حرى عليه ان السبكي بل وعينها أيضاً على مقتصى كلام

غيره من أثمة المذهب " و علمت أن المعتمد الأخذ بإطلاقهم كما قدمته و أن محله ما لم يحصل التلفيق الممتنع والله سبحانه أعلم.

و زاد الإمام المحتهد تقي الدين ابن دقيق العيد شرطا آخر وهو انشراح صدر المقلد المتفلد المذكور و عدم اعتقاده نكونه متلاعاً بالدين متساهلاً فيه قال : ودليل اعتبار هذا الشرط قوله عليه الاثم ما حاك في بفسك فهذا صريح بان ما حاك في النفس فلعله إثم بل أقول : إن هذا شرط حميع التكاليف وهو أن لا يقدم الإنسان على ما يعتقده محالفاً لأمر الله عزو حل انتهى . واعترصه مولانا العلامة السيد بور الدين السمهودي انه مفرع على وجوب البحث و العمل بما ترجع عند المقلد ويميل القلب إليه قال : و قد علمت مما سبق ال مقتصى المنقول ترجيح خلافه و من فعل ما خير فيه شرعاً كيف يقال إنه متلاعب متساهل .

و قوله ان ذلك شرط حميع التكاليف إلى آخره فالحال فيما نحن فيه لا يصل إلى هذا الحد لأن المقلد للشافعي مثلاً مع اعتقاد ارححيته يعتقد أن الحكم في حق الحنمي المخرج له من عهدة التكليف هو ما اعتقده باحتهاد أو تقليد ويرى أن له تقليده بناء على التخيير الراجح وأنه متى قلده كان الحكم في حقه دلك علن يقدم على من يعتقده مخالفاً لأمر الله تعالى بل على ما يعتقد موافقته له سيما و حديث "أصحابي كالنحوم" مع ما أبان لهم من تفضيل بعضهم على بعض ظاهر في التحيير مع دلك وما استدل له على ذلك بقوله تظلم "الإثم ماحاك في نفسك" ففيه نظر لقوله تظلف و كرم ومحد عتبه كما في صحيح مسلم و كرهت أن يطلع عليه الناس فانه مقيد الرواية المطلقة قال البووى: ومعنى "حاك في صدرك" اى تحرك فيه ويروى: ولم ينشرح له الصدر وحصل في القلب شك وخوف كه نه دبا فالمقلد وإن لم ينشرح صدره لما قاله غير إمامه فهو مع العلم بالتخيير وقيام الدليل عليه لا يخاف كو به ذنباإذا قلد فيه ولايرسخ ذلك في قلبه بل يعتقد أن تقليده ينحيه من الإثم وكذا لا يكره اطلاع الناس عليه اعتقاد أنه مخير بخلاف ما إذا اعتقد وحوب الاتباع الأرجح عنده وإن جعلنا هدا الحواب منه تكلف لمن امتاز بصفات يستقل بواسطتها على تحريم ما حاك في نفسه كما أشار الحواب منه تكلف لمن امتاز بصفات يستقل بواسطتها على تحريم ما حاك في نفسه كما أشار

إليه اللحمي فليس مما نحل فيه ويبعد خطاب المقلد نمثل دلث إد هو لقلة علمه إنما يحاب تتقصيل الأوامر والنواهي وال علم انتهى مسألة علم مرقولهم الدي ذكرته أول هذا الكتاب أنه لا يحور الإقدام على فعل حتى يعتقد حله أنه متى تعاطى شيئا محتلفا في تحريمه و كان مقلداً ملترما لمدهب معين و كان مقلده يرى تحريمه حرم عليه ارتكابه و أبكر عليه لأبه من تعاطى شيئا معتقداً تحريمه حرم عليه ووحب الإنكار عليه كما صححه الرافعي في الولمة وكدا البووي كمن تعاطى مجمعا على تحريمه بحلاف معتقد الحل و إن رفع إلى حاكم عقيدته بحلاف عقيدة المرقوع ولا ينافيه القاعدة و هي أن العبرة بعقيدة الحاكم لا الحصم لأمها مفروصة في غير دلك وأمثاله كما استوجهه العلامة الله قاسم حمه الله بعالى معترضاً به قول التحمة بعد قول المنهاج في الرجعة و لا يعرر إلا معتقد بحريمه أي وطي الرجعة بحلاف معتقد الحل أو الجاهل تحريمه ، دلك لإقدامه على معصمة عده ، ، قه ل الرركتسي لا تمكر إلا مجمع عليه سهو بل يبكر أيضاً ما اعتقد العاعل تحريمه عهد ا فيه إشكال من جهة أحرى الأبهم صرحوا أن العبرة بعقيدة الحاكم لا الحصم الحبقي لا يعرر الشافعي فيه وإن اعتقد تحريمه والا الحمي يرى حله الشافعي يعرر الحمي إدا رفع له و إن اعتقد حله عملا بالقاعدة مكيف مع دلك يصح المتن بإطلاقه فاليقين بما إذا رفع لمعتقد بحريمه أيضاً ـ التهي ثم قال العلامة ابن فاسم بعد ما تقدم و بالجملة فالوحه الأحد بما أفادته عبارتهم من أن معتقد الحل لا يعرر ـ التهي

مسألة: بقل عبر واحد كالإمام الإحماع على منع تقليد الصحابة صى ته بعاى عهم وإل كابوا أحل قدرا وأرفع لارتماع الثقة بمداهمهم إذا لم تدول بخلاف مداهب الأثمة الدين لهم اتباع وحمل في التحقة في القصاء الإحماع المدكور بعد أن قال المعتمد أنه ينجور تقليد كل من الأربعة وكدا من عداهم ممن حفظ مدهنه في تلك المسألة ودول حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته على ما فقد شرط من ذلك ثم قال عدا بالنسبة لعمل نفسه لا لإفتاء وقصاء فيمتنع تقليد غير الأربعة فيه اجماعاً لأنه محص تشبه و تعرير ومن ثم قال السكى . إذا قصد به المعتى مصلحه دينية حاراً أي مع تبيه المستفتى على قائل ذلك وحرى في فتاواه على ذلك

فقال كما قدمته عنها الدى تحرر أن تقليد عير الأربعة لا يحور في قصاء و إفتاء و أما في عمل الانسان فيجور تقليده لعير الأربعة ممن يحور تقليدهم لا كالشيعة و بعض الطاهرية ـ انتهى

و حرى عليه أيصاً في شرح حطة المسهاح وتابعه عليه العلامة الحمال الرملي في السهاية وقال العلامة اس قاسم أنه مع فرض علم السنة و جميع الشروط يشكل الفرق بين المداهب الأربعة وغيرها في تقييد غيرها بعير القصاء والإفتاء كما هو قصية هذا الكلام المداهب وهو واضح وقوله في التحفة لأنه محص تشبه وتعرير لايضح أل بكول دافعاً له بل هو مشكل أيضا ثم قال في التحفة وعلى ما احتل فيه شرط مما ذكر بحمل فول السبكي ما حالف الأربعة كمحالفة الاجماع - انتهى

هذا آحر ما يسر الله سحابه و تعالى بمه وكرمه وصلى الله على سدنا محمد وعلى آله وصحه وسلم. وكان الفراع من يسح هذه الرسالة ظهر يوم الأحد لثلاث و عشرين من شهر دى القعدة من سنة ١٣٣٢هـ اثنين و ثلاثين و مائنين وألف بأمر مولانا و شيحنا الامام معني الأبام الشيح العلامة العلم الهمام محمد صالح بن الشيح الإمام إبراهيم الرئيس منع الله بحياته و بارك في أوقاته ـ امين لى يستحها فتمت بحمد الله وعويه وحسن بوفيقه نقلم الفقير إلى رحمة ربه سالم بن صالح باحظات منقولة من يسحة نقلم الشيح محمد بن عبدالله بن أحمد باسودان ـ عفا الله عن المدكورين أجمعين امين ـ

الهوامش

- (١) هو بحمة العمهاء (في العمه الحممي) لأبي العداء السمرفيدي (ت ٣٩٥هـ)
- (٢) إبراهم اللماني إبراهم بن إبراهيم بن حسن بن على اللقاني ـ بنسة إلى لقانه من قرى مصر ـ المالكي المصدي " برهان الدين أبو الامداد" من علماء التحديث و أصوله " و الكلام و الفقه " توفي ١٠٤١ هـ/١٩٣١ م ـ معجم المالص ٢/١ و خلاصه الأثر للمحلي ٢/١
- (٣) اى في أحكام النحص بأحدام النعلن؛ اسمه محمد بن يحيى بن عمر بن أحمد بن يونس القرافي المعلم ب المائذي (ب ١٠٠٨ هـ) إنصاح المكدن ٢٤١
- (٥) السند بور الدين على بن عبد الله السمهودي (ب ٩١١ هـ) _ معجم المؤلفين ١٣٠/٧ و له كتاب " أمنة المعنين بروفيه الطالبين للنووي " و لعله قال فيه
- (٦) للإمام الشاهعي للم بالعراق و إدا أطلق القديم في مدهنه يراد به هذا التصنيف . كشف الطنوب ١٣١/١
- (٧) هو كتاب " محتصر المربي " إسماعيل س يحيى المربي (٢٦٤ ت) مو مطبوع على حاشية كتاب الأم
- (٨) محصر البويطي (أبو يعفوب يوسف بن يحيى صاحب الإمام الشافعي) و له كتابان المحتصر الكير" و المحتصر الصعير معجم المؤلفين ٣٤٢/١٣ و الكشف ١٦٢٥/٢
 - (٩) الإملاء هو للإمام الشافعي الكشف ١٦٩/١
 - (١٠) في المحطوطة المرجوح عنه . كذا
 - (۱۱) أي حادم الرافعي و الروصة ـ الكشف
- (١٢) ريد هما هي الأصل و ههما لم يتمع واحداً و هي الهامش لعله رايد إلى واحد ً تأمله ال كنت من أهله و محل حدهاها
 - (١٣) لعله هو الدي ما أشتاه وهي الأصل المقد كدا

عنا من فق الجبيد بالمكام التعليد المال العلمة المنطقة المنطقة

صورة صفحة الاولى

الله المحالة الرحين الرحيم و و نبيان الحيد الله الدالمان والعاقبة المنافية المحالة ال

لافتاء ويمسار فيمتنع تعليد غير الأريعة نبيرا جماعا لأنه معمف فاله الساءاني التمد برالناب مصلحة دبنية حادات مع نسباد وع فناريع في نناكماندمة عنها الذي فريات نعلندغا للبورونيمناء وانناء واما وعلى لأنسان نصه زيفلين لغلا الأربع الكالسية ويعمف الظاهرية أنبهاب وعب عليدا بينا فيضح خطب وظ بعد عليد العلامة بلمال لومك في الدهاية وفال العلامة في فاستم الذمع نو على لسبة وجميع الشروط بسكل المرتب بالت الملاهب الأربعة وغالمها في معمل غيالها مغلالليضاء والانتاء كماهو ينضية هذا الكلام انتهاء اويعرد للايماع الناباوي د أنعاله الهوم الكلاممال والك المتغتر وعلى ما اختل بدر شط مأذ أريح الول السكر ما خالف الأربعة كخالف الأجماع التلك هلاا خواب للرسيمان وتعالى مندوك مدوي ومدرصا بالسعاب سمامحروعلى الدوصها وسلم كأن الفاغ من في وهذه الوسالة ظهريه م الأحد الملاليات من من والمان المن المان الأمام منافرال نام الفيا العلامة العلم الهمام يحيا بسالم الفي الطبيع الأمام ابداهم الرنسومين الدري ال عن وفيقير مقار الفعال الولي مرام سالم ب صالح با عَمَل منعوليّ من في منا اللج محلا عبدالدال معاب ويات عفاالد المالولان المعاليال

اظهارِ حقیقت

مرکز تو عیۃ الفقہ الاسلامی نے اپنی ہر مطبوعہ کتاب کے قرصفی پر جامعات و مداری کے ارباب حل وعقد سے بین و الا بیناح ارباب حل وعقد سے بین و الا بیناح بقد و دائد ہیں ہوا معہ بالمدرسہ کتب نقد سے ایک ایک کتاب نورالا بیناح بقد ورکی بشرح وقا بیدو غیرہ اپنے طور پر شائع فر ماکر دیگر جامعات کے طلبہ کے سفت روانہ ہیں تو بقینا بیمل اشاعت علم فقہ میں کانی ممد ومعاه ان ہوگا۔ جبکہ علم فقہ کی نشر واشاعت وقت کا انہم تین تا نہ ہے۔ اور فاص کر ملت اسلامی کا اتحاد وا تفاق بھی اس سے بی وابستہ ہے۔

اور ایل خیر: حدارات مرز تو عیدالفته الاسلامی حیدرآبادی طرح این این علاقه مین تحفظ فته کاایک اداره قائم کریں۔
قائم کریں ادرابتدائی ومتوسط درجہ کی دری کتب فته شاکع فر ، کر ، ینی مدارس دطلب سیلئے مندی ابہم کریں۔
انسان کواس زندگی اور آخرت میں سرخروئی دام میا بی کیلئے فائد ودین والاعلم ، ین بی ستاه ، فائد و ، مند ، وائی چیز بی باقی رہتی ہے چناچ ارشاد خدا و ندی ہے۔ و اما ما بعد علی الماس عدم کث عبی الار ص
ترجمہ اور جولوگوں کون مین بن سے ، وز مین میں باتی رہتا ہے۔ اوراس علم کی بقائش واشا عد و س ، تر رس بی سے متعلق ہے۔
اس متعلق ہے۔ س میں ایک علی نشانی ہے جو باتی رہنے وائی ہے۔ سے متعلق ہے۔

بلك اثاريا بدل عليها ... فانظروا بعديا الى الاثار

۔ یہ ہمارے آٹار میں جو جورے بارے میں بتاتے ہیں کہتم جورے

بعد جهاری ان نشانیوں کو دیکھو۔ جرمسلمان کی وینی ذمہ داری ہے کہ دواس جانب ارا توجہ یں انشہ اللہ علیاں بھی بھی ضائع نہ ہوگی ۔ برباد جائے نیکی یہ امکان ای نہیں۔ خالق بھی اجرد بتا ہے انسان ہی نہیں۔ فر بریا شیاعت معظم کی فقد اکبر مع شرح ۲ فقد اکبر حدثہ ہے اہام شافعی ۳ منطاح الطالبین امام نو وی سے وقع المعین الملیاری ۵ ۔ رحمتہ الا مہ فی اختلاف الا تکمہ الدشقی ۲ مختم قد وری ۔ اگر اللی خیر حضرات ان کتب کوشائع فر ما میں تو مرکز اپنے صرف سے یہ کتب جامعات اسلامیہ کومفت روان کرے گا۔ نوٹ سرف جامعات الدائمین ۔ رسالة المعیام علی المدائمین ۔ رسالة المعیام علی المدائمین ۔ رسالة المعیام علی الدرائمین ۔ رسالة المعیام علی الدرائمین ۔ الدرائمین ۔ رسالة المعیام عاصات ابنام طور مراسلاس یہ پردوان فرمائمی ۔ علی المداص الارب یہ پردوان فرمائی ۔ الرسالة امام شافعی ۔ رسالة تقلید ۔ جامعات ابنام طور مراسلاس یہ پردوان فرمائمی ۔

ية عزان بن مبود جابري مكان نمبر 280-11-18 ، باركس، حيدرآ باد 500 000_آندرهرايرديش (العند)

يو زع محا ماً. للمدارس و الحامعات الإسلامية التي تهتم باللغة العربية

To: www.al-mostafa.com